20 November 2002
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٥ (أ) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في

ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد برونو فان دير بلويم (بلجيكا)، على
أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.8

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،
و ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،
و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن التعاون في ميدان التنمية
الصناعية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول
والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تعيد تأكيد نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة الدولية الذي عُقد في
الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٢)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر الوثيقة A/C.2/56/7، المرفق.

المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(٣)، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٥)،

وإذ تحيط علما بأن مجلس مرفق البيئة العالمية قد منح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مركز الوكالة المنفذة التي تتمتع بالفرص الموسعة لمرفق البيئة العالمية،

وإذ تسلم بالدور الذي تقوم به دوائر الأعمال، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي، وإذ تشدد على أهمية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك العملية،

وإذ تسلم أيضا بأهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة من وسائل التعاون الدولي الهادف إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية^(٦)، وإذ ترحب بعملية الإصلاح التي أدت إلى زيادة فعالية عمل المنظمة وأهمية الاستنتاجات الواردة فيه، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها.

١ - **تؤكد مجددا** أن التصنيع يشكّل عنصرا أساسيا في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي إيجاد فرص عمل منتجة، وتوليد مداخيل ذات قيمة مضافة، وبالتالي القضاء على الفقر، فضلا عن تيسير عملية الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

٢ - **تؤكد** ما للتعاون في ميدان التنمية الصناعية وتهيئة مناخ إيجابي للاستثمار والأعمال على الأصعدة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والقطرية من أهمية في التشجيع

(٣) انظر الوثيقتين A/CONF.191/11 و A/CONF.191/12 .

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) الوثيقة A/CONF.199/20، الفصل الأول.

(٦) انظر الوثيقة A/57/184.

على توسيع القدرات الإنتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتنويعها وتحديثها؛

٣ - **تشدد** على ضرورة هئية بيئة دولية ووطنية مؤاتية من أجل التصنيع في البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تؤدي، في إطار من سياسات التصنيع التي تتسم بالشفافية والقابلية للمساءلة، إلى تعزيز مسائل تشمل، في جملة أمور، تنمية المشاريع، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتكييف التكنولوجيا وابتكارها، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكين البلدان النامية من هئية بيئة جذابة للاستثمار، بهدف زيادة الموارد المحلية وتكاملتها من أجل توسيع قدرتها على الإنتاج الصناعي وتنويعها وتحديثها في سياق نظام تجاري دولي منفتح، ومنصف، وغير تمييزي، وشفاف، ومتعدد الأطراف ومحكوم بقواعد؛

٤ - **تؤكد** مساهمة الصناعة في التنمية الاجتماعية، خاصة في سياق الروابط بين الصناعة والزراعة، وتلاحظ أنه، من مجموع هذه الروابط، تمثل الصناعة مصدرا ثريا لإيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل، والاندماج الاجتماعي اللازم للقضاء على الفقر؛

٥ - **تعترف** بالترابط بين العولمة والاعتماد المتبادل، وتكرر تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بوصفه وسيلة فعالة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٦ - **تدعو** إلى مواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية الصناعية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بالبلدان المانحة والبلدان المتلقية للعون أن تواصل تعاونها في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة لأغراض التعاون في التنمية الصناعية، وأن تدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية إلى تعزيز التعاون في ما بينها في ميدان التنمية الصناعية وتؤكد أهمية تعبئة الأموال من أجل التنمية الصناعية على الصعيد القطري، بما في ذلك التمويل الخاص والأموال المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي ذات الصلة؛

٧ - **تكرر التأكيد** على أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير دعم فعال للتنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها المحوري في ميدان التنمية الصناعية وفقا لولايتها؛

- ٨ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها، وأهميتها، وأثرها الإنمائي عن طريق وسائل تشمل، في جملة أمور، تعزيز تعاونها مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على جميع الأصعدة؛
- ٩ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى المشاركة بنشاط في التنسيق على الصعيد الميداني عن طريق عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونُهج المتبعة على نطاق القطاع؛
- ١٠ - ترحب بعضوية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- ١١ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تنفيذ مشاريع ملائمة تمول عن طريق مرفق البيئة العالمية، خاصة عندما تنطوي تلك المشاريع على نقل التكنولوجيا؛
- ١٢ - ترحب بالمناقشات الجارية حاليا فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن أولويات البرامج ومضمونها، بهدف مساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تصبح منظمة أكثر تركيزا وفعالية وكفاءة قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، ولتحظى بتقدير أفضل ودعم أقوى في المجتمع الدولي؛
- ١٣ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تعمل على تيسير التنمية الصناعية بالتركيز على مبادرات تدعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما في أقل البلدان نموا وفي البلدان النامية غير الساحلية؛
- ١٤ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على المساهمة بشكل نشط في بلوغ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛
- ١٥ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تطوير قدرتها بوصفها منتدى عالميا وفقا لولايتها، بهدف القيام، في سياق عملية العولمة، بتعزيز الفهم المشترك لمسائل القطاع الصناعي الإقليمي والعالمي وأثرها على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعو إلى زيادة تعزيز نهج البرامج المتكاملة القائمة على الطلب على الصعيد الميداني؛
- ١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.